

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٣ (٢٠١٢). وفي الفقرة ٢٨ من القرار، طلب المجلس إلى أن أقدم تقريراً، بحلول ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، عن التقدم المحرز على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك التقدم صوب تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ٤ من القرار، وعن المعايير المرجعية الموصى بها لقياس التقدم وتأثير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج على قوة الجماعات المسلحة الأجنبية. كما طلب المجلس إلى أن أدرج في التقرير مرفقين مواضيعيين، أحدهما عن الاستعراض الاستراتيجي لتنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار على النحو المشار إليه في الفقرة ٧ من القرار، والآخر عن الاستراتيجية والجهود الرامية إلى نقل بعض المهام من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة. ويتناول هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقريرتي المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/838).

ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - لا تزال الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هشة، مع مواصلة عناصر من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، المعروفة الآن باسم حركة ٢٣ مارس، توطيد سيطرتها على جزء كبير من مقاطعة كيفو الشمالية. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب قتال عنيف انخرطت فيه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، احتلت حركة ٢٣ مارس مدينة غوما، ولم تنسحب منها إلا في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك السياق، زادت كثافة الهجمات على المدنيين وتدهورت الحالة الإنسانية بدرجة كبيرة. وقد



تأججت التوترات الإقليمية بسبب تقارير تفيد باستمرار تقديم دعم خارجي قوي إلى حركة ٢٣ مارس. وقد نجح المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدعم من سائر الشركاء الدوليين والإقليميين، في تيسير فتح الحوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس في كانون الأول/ديسمبر. ورغم وجود عدد من التحديات وحالات التأخر، فإن تلك المحادثات لا تزال مستمرة في كمبالا.

التطورات السياسية الوطنية

٣ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، علق رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا مهام رئيس أركان القوات البرية، اللواء غابرييل أميسي، عقب نشر تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/843)، الذي وثّق فيه الفريق أنباء تفيد بأن رئيس الأركان كان يتعاون مع ممارسي الصيد غير المشروع والجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات مجموعتي رايا موتومبوكي ونياتورا التابعتين لجماعة الماي - ماي. وحل محله اللواء فرانسوا أولينغا. وفي ضوء الوضع الأمني في شمال كيفو وسقوط غوما في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سعى كلا مجلسي البرلمان إلى مساءلة الموظفين الحكوميين المعنيين. وقد دعا مجلس الشيوخ وزراء الداخلية والخارجية والدفاع إلى إلقاء كلمة، وقد خاطب كل منهم على حدة الجلسة العامة في ٢٦ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر على التوالي. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض رئيس الوزراء أوغستين ماتاتا بونيو آراءه بشأن معالجة الحكومة للحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يشمل موجزا للأنشطة الرئيسية في الأشهر الستة الماضية في كيفو الشمالية، وتجدد الاتهامات بالمشاركة الرواندية، والإعراب عن التقدير لدعم المجتمع الدولي.

٤ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، علق صندوق النقد الدولي مبلغ ٢٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من القروض المقرر تقديمها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب عدم نشر تفاصيل عقود التعدين. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، طلبت الحكومة إلى البرلمان منح ائتمانات مؤقتة لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بعد أن أعادت الرئاسة القانون المالي لعام ٢٠١٣ إلى البرلمان لإجراء قراءة ثانية. ومع عدم تمكن اللجنة المشتركة بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ من التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع متوائم للقانون المالي لعام ٢٠١٣ بسبب الاختلافات على التخفيضات في الميزانية، وفقا للمادة ١٣٥ من الدستور، قامت الجمعية الوطنية في ١٤ كانون الثاني/يناير بإحالة مشروع القانون إلى الرئيس كابيلا لإصداره.

٥ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون الأساسي المنقح بشأن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بتأييد ٣٧٤ صوتا من ٣٨٤ صوتا مدلى بها. وفي خطوة حاسمة صوب إحياء العملية الانتخابية المعلقة، توصلت الأغلبية والمعارضة في الجمعية الوطنية إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قانون معدل يتعلق بإنشاء هيئة عامة للإشراف واتخاذ القرارات، وإعادة توزيع سلطات اتخاذ القرارات، وإدخال المجتمع المدني في اللجنة. وعقب اعتماد مجلس الشيوخ نسخة مختلفة من مشروع القانون في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أنشئت لجنة مشتركة بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ لمواءمة القانون. ولما لم تتمكن اللجنة المشتركة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القانون المنقح للجنة الانتخابات، فقد أعادت القانون إلى الجمعية الوطنية في ١٣ كانون الثاني/يناير. واعتمدت الجمعية الوطنية القانون الأساسي المنقح مع إدخال تغييرات طفيفة في ١٤ كانون الثاني/يناير. ويشترط القانون المنقح أن تشكل النساء ٣٠ في المائة على الأقل من أعضاء مجلس لجنة الانتخابات. وأحيل القانون في ١٦ كانون الثاني/يناير إلى الرئيس لإصداره، وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت محكمة العدل العليا تتولى استعراضه لضمان توافقه مع الدستور.

٦ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قدم الرئيس كابيلا خطابه السنوي عن حالة الأمة أمام جلسة مشتركة للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. وركز فيه على الأزمة في كيفو الشمالية، واتهم رواندا بالقيام بعمل عدائي. وبيّن نهج الحكومة الثلاثي الشعب للتصدي للأزمة، وتضمن خطابه طلبا بتعزيز ولاية البعثة ودعوة إلى التعبئة العامة للشعب. وفي خطابه بمناسبة العام الجديد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن أن أولويات الحكومة هي إعادة إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنميتها، وإصلاح الجيش الوطني، وتعزيز التلاحم والحوار على الصعيد الوطني.

مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيمبا وكاتانغا

٧ - بدأت حركة ٢٣ مارس في التقدم نحو غوما بقوة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشن هجوم على كيبومبا، على بعد نحو ٢٠ كيلومترا شمال غوما. وبعد أن حققت القوات المسلحة الكونغولية بعض النجاح في صد اليومين الأول والثاني لهجوم حركة ٢٣ مارس، بدعم قوي من البعثة، الذي يُقدّر أنه قد أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح في أوساط حركة ٢٣ مارس، استسلمت القوات المسلحة لاحقا لهجوم قوة جيدة التنظيم وأكثر عددا وعتادا. وعقب فشل هجوم حركة ٢٣ مارس الأول على كيبومبا، تمكنت الحركة من تحقيق سرعة هجمتها المتجددة وكفاءتها ونجاحها بسبب زيادة مفاجئة في أعداد مقاتليها، وشنها

هجمات منسقة من عدة اتجاهات، وهجمات بالتنسيق بين المشاة ودعم نيران المدفعية، وجميعها قدرات لم تتسم بها عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابقة التي أدمجت في الجيش. وفضلا عن ذلك، فإن ملاحظات البعثة عن قدرات القيادة والسيطرة لدى القوة المهاجمة، والتنسيق الفعال لدعمها بنيران المدفعية، ونوعية معادها وقدرتها القتالية عموما، لا سيما في أثناء القتال ليلا، تبين جميعها وجود دعم خارجي، مباشر وغير مباشر على حد سواء. وبحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر مساء، كانت القوات المسلحة قد انسحبت من جميع المواقع السابقة لغوما وأخلت معظم مواقعها داخل مدينة غوما. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد تحييد قدر كبير من نيران حركة ٢٣ مارس، في شمال شرق المدينة، تفادت الحركة مواقع البعثة ودخلت غوما. وواصلت البعثة القيام بدوريات في المدينة وتوفير الحماية لأعداد كبيرة من المدنيين داخل مخيماتها وخارجها. واصطدمت محاولة حركة ٢٣ مارس بالاستيلاء على مطار غوما وقد دافعت البعثة بقوة عن عتاد القوات المسلحة داخل المطار، وظل المطار تحت سيطرة الأمم المتحدة. وعندما أحكمت حركة ٢٣ مارس سيطرتها على غوما، لاحظت البعثة أن عناصر الحركة كانت مزودة بمعدات عسكرية وذخائر لا تشكل جزءا من مخزون القوات المسلحة، مثل قنابل البنادق من الطراز M60. وتلك ملاحظة من شأنها أن تعضد أكثر التقارير التي تفيد بوجود دعم خارجي، كالتقارير التي قدمها فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدمت عناصر حركة ٢٣ مارس واستولت على ساكي، على بعد ٢٥ كيلومترا غرب غوما في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وطردت جنود القوات المسلحة، الذين تراجعوا مجددا إلى جنوب مينوفا، في مقاطعة كيفو الجنوبية، وسط تقارير عن عمليات نهب واغتصاب واسعة النطاق. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت حركة ٢٣ مارس، بعد أن دعت من تبقى من جنود وضباط القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية في غوما إلى الاستسلام، بترع سلاح نحو ٤٥٠ من جنود القوات المسلحة و ٢٥٠ من عناصر الشرطة.

٩ - وفي بوكافو، حاول متظاهرون أثناء احتجاجهم بعنف في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر على احتلال حركة ٢٣ مارس لغوما، إضرام النار في مكتب حزب الشعب للإعمار والديمقراطية الحاكم، وهددوا باستهداف منشآت البعثة، ولكن الشرطة قامت بتفريقهم. واستعدادا لاحتمال اختراق الحركة لدفاعات القوات المسلحة حول مينوفا، فقد عززت البعثة انتشارها الأمني في بوكافو ومطار كافومو والمناطق المحيطة به.

١٠ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، خاطب أعضاء من حركة ٢٣ مارس مظاهرات في غوما، محاولة طمأنة السكان، في حين أعلنت أن الإطاحة بالرئيس كابيلا هي هدفها الرئيسي. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، خاطبت قيادة الحركة، بزعامة جان ماري رونيغا لوغيريرو، مؤتمرًا صحفيًا في غوما، دعت فيه إلى إجراء حوار وطني وحددت تسعة شروط أخرى يجب استيفائها قبل أن تنسحب الجماعة المسلحة من المدينة. وفي اليوم نفسه، أبلغت رواندا بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد دخلت أراضيها من منطقة تقع جنوب كيبومبا، على حدود غاسيزي مع كابوهانغا (على بعد ٢٦ كيلومترًا من غوما) وهاجمت موقعًا طرفيًا لقوات الدفاع الرواندية في جيرما.

١١ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، عقب الإدانة الدولية الواسعة النطاق واحتمال إجراء محادثات تستضيفها رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أي أوغندا، أعلنت حركة ٢٣ مارس عن انسحابها من مواقع في غوما وسايك، وفق الشروط التي تضمنها البيان الصادر عن المؤتمر الدولي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أن حركة ٢٣ مارس لم تنسحب إلى منطقة تبعد ٢٠ كيلومترًا عن غوما على النحو الوارد في البيان. واستمر حوالي ٢٠٠ عنصر في احتلال هضبة مونغي الواقعة على بعد ثلاثة كيلومترات من مطار غوما. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نشر حوالي ٦٥٠ جنديًا في غوما.

١٢ - وارتفع عدد الجرائم في غوما نظرًا لنقص عدد عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية وفرار ٢٥٥ ١ سجينًا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من سجن مونزيتري أثناء احتلال حركة ٢٣ مارس للمدينة. وبالتوازي مع ارتفاع نسبة الجرائم لجأ بعض السكان إلى عدالة الغوءاء حيث تم إعدام أكثر من ١٢ من المشتبه فيهم في غوما في الفترة ما بين ١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر. ووصل مفوض الشرطة الوطنية، تشارلز بيسينغيماننا، إلى غوما في ٣ كانون الأول/ديسمبر، واتخذ إجراءات من أجل استئناف خدمات الشرطة. وبحلول ١٠ كانون الثاني/يناير، وبدعم من البعثة، ارتفع عدد أفراد الشرطة تدريجيًا ليصل إلى حوالي ٥٠٠ ٣ عنصر، أي ما يعادل تقريبًا عدد عناصر الشرطة الذين كانوا منتشرين في المدينة قبل احتلالها.

١٣ - وفي ١٨ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أُطلقت النيران على طائرتين عموديتين تابعتين للأمم المتحدة فيما كانتا تحلقان ليلا فوق مناطق بين غوما وسايك، وشمال غوما باتجاه كيبومبا، تباعا، ويبدو أن عناصر من حركة ٢٣ مارس هي التي قامت بذلك. ولم تؤدّ هذه الهجمات إلى إلحاق أي أضرار بالطائرتين أو إلى إصابة أي من الموظفين.

١٤ - وفي أماكن أخرى من المقاطعة، كثفت جماعات مسلحة أخرى أنشطتها. وانتهجت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نهجا مزدوجا إزاء هذه الجماعات تمثل في شن عمليات ضدها، وفي نفس الوقت في تشجيع بعض هذه العناصر، بصورة انتقائية، على الانضمام إلى القوات المسلحة الوطنية. ورغم أن عددا من العناصر التابعة لفصيل الماي - ماي نياتورا وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة تقدمت للانضمام إلى القوات المسلحة، فإن عناصر أخرى رفضت هذه العملية وواصلت شن هجمات استهدفت المدنيين في أجزاء من منطقة ماسيسي. وحاولت جماعات أخرى من الماي - ماي في شمال إقليم كيفو الشمالي تعزيز قوتها تحت القيادة العامة "للجنرال" لافونتين، الذي منح نفسه هذه الرتبة، وذلك بالتعاون مع عناصر من حركة ٢٣ مارس. وفي إقليم بيني، يقال إن عدد المقاتلين المسلحين في القوات الديمقراطية المتحالفة قد ارتفع ليصل إلى ١٣٠٠ مقاتل مسلح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت القوات الديمقراطية المتحالفة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واحتلت قرية بوغا، وقتلت جنديين من القوات المسلحة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، صدّت القوات المسلحة الكونغولية هجوما نفذته القوات الديمقراطية المتحالفة في قرية تيدو قُتل أثناءه خمسة عناصر من القوات الديمقراطية المتحالفة حسبما ذكر.

١٥ - وظلت الحالة في كيفو الجنوبية متقلّبة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ التوتر ذروته عندما أصبحت هجمات حركة ٢٣ مارس تستهدف كيفو الجنوبية على ما يبدو. وضغط عدد من الجماعات المسلحة في المقاطعة على الحكومة للمشاركة في الحوار في كمبالا مع حركة ٢٣ مارس. وأشار العديد من التقارير أيضا إلى محاولات فاشلة إلى حد كبير قامت بها حركة ٢٣ مارس من أجل زعزعة الاستقرار في المقاطعة عن طريق عملاء لها أو من خلال إقامة تحالفات مع الجماعات المسلحة المحلية.

١٦ - ويبدو أن عدة فصائل منشقة عن جماعة الماي - ماي قد قطعت تحالفها مع الجماعات العميلة المتحالفة مع حركة ٢٣ مارس النشطة في منطقة الهضاب العليا والمتوسطة وبدأت مفاوضات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، تجمّع أكثر من ٨٠ عنصرا من عناصر الماي - ماي من فصيل "مايلي" في لوسامبو، في إقليم أوفيرا، من أجل الانضمام إلى القوات المسلحة حسب بعض البلاغات.

١٧ - واستمرت الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المقاطعة، ولا سيما فصائل رايا موتومبوكي من جماعة الماي - ماي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والجموعة المسلحة البوروندية المعروفة باسم قوات التحرير الوطنية، في استغلال الفراغ الأمني الناجم

عن إعادة نشر القوات المسلحة الكونغولية. وكنّفت فصائل رايا موتومبوكي من جماعة الماي - ماي أنشطتها في شابوندا، ودخلت في اشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا من أجل السيطرة على مواقع التعدين. وأقامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مركز قيادة في موينغا، وأفادت بلاغات بأن المقاتلين المنتشرين في كاتانغا الشمالية قد توجهوا إلى الشمال لتعزيز هذا المركز. ونفذت عناصر من القوات الديمقراطية هجمات انتقامية استهدفت مدنيين في كاباري، ووالونغو، وموينغا، وفيزي.

١٨ - أما في مانيمبا، فقد استمر تدفق عدد غير مؤكّد من المشردين داخليا على إقليم لوبوتو نتيجة لتمرّد حركة ٢٣ مارس ولنشاط الجماعات المسلحة المتصلة بها في إقليم واليكالي، في كيفو الشمالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت اشتباكات متقطعة بين القوات المسلحة الكونغولية وعناصر من فصائل رايا موتومبوكي من جماعة الماي - ماي على الحدود الفاصلة بين مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وواصلت العديد من جماعات الماي - ماي أيضا نشاطها في المناطق الغنية بالمعادن في أقاليم بونيا، وبانجي، وكابامباري، وخاصة لوبوتو. وبعد سيطرة حركة ٢٣ مارس على غوما، اجتمع طلاب وممثلون عن منظمات المجتمع المدني ومقاتلون سابقون من جماعة الماي - ماي في مواقع مختلفة حول مدينة كيندو في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر للتظاهر وهدّدوا بمهاجمة مكتب الحفاظ ومكاتب البعثة. وقد نُشرت عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة الكونغولية للردع عن القيام بأي أعمال عنف.

١٩ - وفي كاتانغا، واصلت مجموعة الماي - ماي التي يقودها جيديون كيونغو موتانغا، المعروف باسم "كاتا كاتانغا"، الاشتباك مع القوات المسلحة الكونغولية في إقليمي بويتو ومانونو في شمال كاتانغا، وقامت بالاستيلاء على أسلحة وبالتواصل مع ميليشيات سابقة من الماي - ماي لاستقطاب حلفاء من أجل تنفيذ الأجندة التي ترغب في تحقيقها والمتمثلة في المساعدة على انفصال مقاطعة كاتانغا. وقامت جماعات أخرى من الماي - ماي، يبدو أيضا أنها منتسبة إلى فصيل جيديون، بتوسيع نطاق أنشطتها في كاتانغا الوسطى، حيث تقدّمت من ميتوبا غربا نحو إقليمَي ماليمبا - نكولو وبوكاما. وتسببت الشائعات بشأن تجمعات الماي - ماي باتجاه غرب مانونو في هروب حوالي ١٢ ٠٠٠ شخص من البلدة تحسّبا لوقوع هجوم وشيك. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، استضافت كاتانغا أكثر من ٣١٦ ٠٠٠ مشرد داخليا، مما يعكس ارتفاعا حادا في عدد المشردين داخليا في هذه المقاطعة إذ كان هذا العدد يبلغ ٥٥ ٠٠٠ شخص في بداية عام ٢٠١٢.

المقاطعة الشرقية

٢٠ - لم تنجح الجهود الرامية إلى إدماج عناصر ميليشيات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في القوات المسلحة الكونغولية إلى حد كبير بسبب مطالبة زعيم قوات المقاومة، كوبرا ماتاتا، بالعفو عنه وعن مجموعته وبمنح رتب عسكرية للمقاتلين من أنصاره. وفي إقليم مامبسا، واصل فصيل الماي - ماي سيمبا شن هجمات على المدنيين في مناطق تعدين الذهب الحرفية.

٢١ - ولا تزال مجموعات صغيرة ومتنقلة تابعة لجيش الرب للمقاومة نشطة في مقاطعة أويلي العليا. ورغم الانخفاض الطفيف في عدد الهجمات المسجلة مقارنة مع الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، لا تزال هذه العناصر المتبقية نشطة في منطقة بانغادي - نغليما وعلى امتداد الخور الذي يصل بين دونغو ودورو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت القوات المسلحة الكونغولية والبعثة دوريات مشتركة وأبقت على وجود رادع في المناطق المعرضة للخطر. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، قتلت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية "العميد بيناني" وهو من أبرز الحراس الشخصيين لجوزيف كوني، زعيم جيش الرب للمقاومة، وكان ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٢ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، رشق طلاب في بونيا وكيسانغاني مباني البعثة بالحجارة، وأحرقوا عدة مركبات تابعة للأمم المتحدة. وتعرض مقر حزب الشعب للإعمار والديمقراطية وكنيسة يرأسها "رئيس" حركة ٢٣ مارس، جان ماري رونيجا، أيضا لهجمات في بونيا. وتحولت المظاهرات بسرعة إلى عمليات عنف غوغائية انتشرت على نطاق واسع. وفي بونيا، استهدفت مباني ومنشآت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية دولية، إلى جانب استهداف مساكن موظفي البعثة وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة. غير أن التحقيقات أكدت أن سقوط غوما قد اتخذ ذريعة لهذه المظاهرات العنيفة. أما الدافع الحقيقي فيمكن في محاولات العناصر السابقة في الميليشيات زعزعة الاستقرار في المنطقة وفي مشكلة إدماج المحاربين السابقين التي لم تُحلَّ بعد. وقد ترأس وزير الداخلية، السيد ريتشارد موييج مانجيز، وفدًا أُرسِل إلى كيسانغاني وبونيا في ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل تهدئة التوترات كما أعلن عن فتح تحقيق في هذه الأحداث. ودعا السكان إلى وقف أعمال العنف التي تستهدف الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين.

الحالة الإنسانية

٢٣ - سجّلت الاحتياجات الإنسانية زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويعزى ذلك أساساً إلى الأنشطة العسكرية التي قامت بها حركة ٢٣ مارس وتكثيف أنشطة

الجماعات المسلحة الأخرى في كيفو الشمالية التي أعقبتها. وبحلول أوائل كانون الثاني/يناير، تعرّض أكثر من ٢,٦ مليون شخص إلى التشريد في البلد، ونزح ما يناهز ١,٨ مليون منهم في إقليمي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ووجد العديد من هؤلاء المشردين داخليا أنفسهم في حالات تشرد متكررة وطويلة الأمد. وقد أدى الهجوم الذي شنته حركة ٢٣ مارس في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر إلى تشريد حوالي ١٤٠.٠٠٠ شخص، وعدة آلاف أخرى من المشردين الذين لجأوا إلى كيفو الجنوبية المجاورة. وتسبب أيضا في تقلص حيّز العمل الإنساني لأن العديد من الطرق أصبح غير آمن على الإطلاق لتقدم جهود الإغاثة وهذا ما تسبب في إغلاق مطار غوما. وشملت الآثار الأخرى للهجوم التعليق المؤقت لبرامج المساعدات أثناء الطوارئ، ونقل موظفي المساعدة الإنسانية غير الضروريين؛ وإلى نشأة مناخ يسوده انعدام الأمن تسبب في وقوع ٥٤ حادثا أمنيا استهدف الجهات الفاعلة الإنسانية حتى كانون الأول/ديسمبر؛ وإلى هجمات استهدفت، في مطلع كانون الأول/ديسمبر، مخيم مونغونغا الثالث الذي يأوي المشردين داخليا والمنطقة المجاورة له؛ وإلى تغيّب الآلاف من الأطفال عن المدارس؛ وإلى وجود عدد كبير من الذخائر غير المنفجرة.

٢٤ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، قاد منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بعثة إنسانية رفيعة المستوى إلى غوما واصطحب معه طنين من مواد الإغاثة. وأجرت وكالات المعونة عمليات تقييم وحددت في منتصف كانون الأول/ديسمبر الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية في المنطقة. وقامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء بنقل أطنان من الأغذية ومن المواد غير الغذائية إلى هذه المقاطعة.

٢٥ - وكان للأنشطة العسكرية التي قامت بها حركة ٢٣ مارس في كيفو الشمالية انعكاسات على كيفو الجنوبية حيث فرّ ما يزيد على ٤٠.٠٠٠ شخص إلى مينوفا، مما يضاعف من حدة التحديات الإنسانية التي تواجهها هذه المقاطعة.

٢٦ - وبحلول ٢٢ كانون الثاني/يناير، استضافت جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو ٥٠.٠٠٠ لاجئ رواندي، بينما يوجد ٥٨.٠٠٠ لاجئ كونغولي في رواندا. وفضلا عن ذلك، يوجد نحو ١١٠.٠٠٠ لاجئ كونغولي في أوغندا، و ٤٠.٠٠٠ لاجئ آخر في بوروندي، وما يناهز ٦٣.٠٠٠ لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة.

٢٧ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، لم يبلغ تمويل خطة العمل الإنسانية لعام ٢٠١٢ إلا ٦١ في المائة من المستوى المنشود. وقد ساعدت المخصصات التي قدّمها الصندوق المشترك والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وكذلك الزيادة في الآونة الأخيرة في التمويل

وفي تعهدات الجهات المانحة على أساس ثنائي على ضمان مواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية في البلد.

التطورات الإقليمية

٢٨ - كانت الإدانة واسعة النطاق في أعقاب شن قوات حركة ٢٣ مارس هجوما في كيفو الشمالية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر طلب وضع حد فوري وغير مشروط للأعمال العدائية. وأهاب الاجتماع الوزاري الخامس للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في كمبالا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بجميع الأطراف أن توقف القتال وتتيح للمؤتمر تيسير التوصل إلى حل دائم من خلال عملية سياسية ودبلوماسية. وناشدت القمة الاستثنائية الخامسة لرؤساء دول وحكومات المؤتمر، المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعالج المظالم المشروعة لحركة ٢٣ مارس، وناشدت الحركة أن توقف أنشطتها العسكرية. وعلى هامش القمة المذكورة، وفي بيان مشترك صدر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أدان رؤساء كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا الجهود التي تبذلها حركة ٢٣ مارس لتقويض سلطة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب قمة المؤتمر، دعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضا حركة ٢٣ مارس إلى الانسحاب الفوري من غوما.

٢٩ - وفي وقت لاحق، ووفقا لأحكام البيان الصادر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بدأ الحوار بين وفدي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس في ٩ كانون الأول/ديسمبر بوساطة كريستوس كيونغغا، وزير الدفاع في أوغندا. واتفق الوفدان على النظام الداخلي وجدول الأعمال المؤقت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وحال الخلاف حول مسألة إبرام وقف رسمي لإطلاق النار، الذي رفضته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون استئناف الحوار في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ كما كان مقررا. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت حركة ٢٣ مارس وقف إطلاق النار من جانب واحد، مما مكّن من مواصلة المحادثات. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اعتمدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس رسميا جدول أعمال المحادثات في كمبالا. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أتم كل من الوفدين تقييمه الخاص لتنفيذ اتفاق ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المناقشات مستمرة في كمبالا.

٣٠ - وحدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه ٣٤٦ المعقود في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ التأكيد على التزام المجلس بوحدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وعلى نبذه اتخاذ التمرد المسلح وسيلة لتحقيق المطالب السياسية.

٣١ - وفي إطار متابعة اجتماع لجنة وزراء الدفاع المعقود في تشرين الأول/أكتوبر، أُنشئت اللجنة الوزارية الإقليمية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على التقدم الذي أحرزته اللجنة في إنشاء آلية التحقق المشتركة الموسعة والمركز المشترك لتجميع الاستخبارات، وفي وضع الصيغة النهائية لمفهوم العمليات للقوة الدولية المحايدة المقترحة. وأثناء قمم سابقة للمؤتمر، عرضت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة توفير جنود للقوة الدولية المحايدة وقائد لها. وقررت القمة الاستثنائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في دار السلام، نشر قواتها الاحتياطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار القوة الدولية المحايدة المقترحة.

٣٢ - وفي ٢٧ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، نظم الاتحاد الأفريقي اجتماعا تشاوريا بشأن الترتيبات الأمنية التي ستوضع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحدد ذلك الاجتماع تفاصيل مختلف الخيارات التي يتعين النظر فيها من أجل إنشاء القوة الدولية المحايدة وآلية التحقق المشتركة الموسعة.

٣٣ - وخلال الفترة من ٢ إلى ٩ كانون الثاني/يناير، قام مستشاري العسكري بجولة في منطقة البحيرات الكبرى من أجل مواءمة النهج الإقليمي مع نهج الأمم المتحدة بشأن آلية إنفاذ من قبيل القوة الدولية المحايدة المقترحة المقرر نشرها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واجتمع مستشاري مع رئيس أوغندا يويري موسيفيني، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومع رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة جاكاي كيكويتي، بصفته رئيس الهيئة السياسية والأمنية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومع الرئيس كاييلا. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، حضر مستشاري اجتماعا وزاريا عقده الاتحاد الأفريقي لإجراء مشاورات رفيعة المستوى بشأن وضع الترتيبات الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال نشر لواء للتدخل يتألف من قوات من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، اجتمع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفيه لادسو، في ٢٦ كانون الثاني/يناير، بوزراء الدفاع ورؤساء أركان الدفاع في المنطقة، وشدد على أهمية وحدة قيادة البعثة في تنفيذ عمليات لواء التدخل.

ثالثا - تنفيذ ولاية البعثة

حماية المدنيين

٣٤ - اتخذت البعثة سلسلة من التدابير المرنة القصيرة الأجل لتوفير الأمن في المناطق التي كان فيها المدنيون معرضين لخطر وشيك. وشمل ذلك استخدام قوات الرد السريع والدوريات الثابتة والمتنقلة في البؤر الساخنة في غوما أثناء فترة الفراغ الممتدة بين انسحاب حركة ٢٣ مارس وإعادة نشر القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية. وكلفت البعثة خمس وحدات من قوات الرد السريع بحماية مخيمات ومواقع المشردين داخليا في موغونغو الأول والثالث، وبولينغو، ولاك فير. واحتفظت البعثة بوجودها على مدار الساعة خارج مخيم موغونغو الثالث للمشردين داخليا قصد القيام بدوريات ليلية. وفيما يتعلق بالتدابير الإضافية الرامية إلى تعزيز حماية المشردين داخليا، وسّعت البعثة نطاق شبكات الإنذار المجتمعية لتشمل موغونغو الأول والثالث، وبولينغو، وانزولو، ولاك فير. وتمت زيادة عدد الموظفين المكلفين بالمشردين داخليا في جميع المخيمات والمواقع.

٣٥ - ونشرت البعثة ٨٢ من مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي في المقاطعة الشرقية وكيفو الشمالية بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نبهت المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي بشأن هجمات أو تهديدات ٣٨ مرة، مما أدى إلى استجابة قوات الأمن الوطني أو البعثة. وعمل مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي أيضا على توسيع شبكة المجتمعات المحلية القائمة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية من خلال تحديد وتدريب جهات تنسيق إضافية. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نُشر ما مجموعه ست من فرق الحماية المشتركة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية لحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك.

نشر البعثة وتقديم الدعم لعمليات القوات المسلحة الكونغولية ضد الجماعات المسلحة

٣٦ - واصلت البعثة دعم القوات المسلحة الكونغولية في التصدي لتمرد حركة ٢٣ مارس واحتوائه في كيفو الشمالية على كل من مستوى القيادة في كينشاسا ومستوى منطقة العمليات التكتيكية في الميدان. وقُدّم الدعم بالامثال الصارم لسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم من الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

٣٧ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت حركة ٢٣ مارس هجوما كبيرا ضد القوات المسلحة الكونغولية في كيفو الشمالية. وخلال المعارك التي وقعت في كيبومبا وكيباتي

ومونيغي، وحتى دخول حركة ٢٣ مارس إلى غوما، كانت قوات البعثة توجد جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة الكونغولية، وفي بعض الحالات وحدها في الجبهة. وقدمت البعثة دعماً قوياً للقوات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك من خلال الاشتباك العسكري المباشر. ونفذت البعثة ١٨ مهمة بالطائرات العمودية الهجومية أطلقت خلالها ٦٢٠ قذيفة، وأربعة صواريخ، و ٤٩٢ طلقة من الذخيرة عيار ٣٠ ملم. وعلى الأرض، أطلقت مركبات دعم المشاة التابعة للقوة حوالي ٨٠٠ طلقة من عيار ٣٠ ملم، وأطلق لواء كيفو الشمالية قرابة ٤٠٠٠ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة أثناء الاشتباك مع القوات المهاجمة الساعية إلى التقدم نحو غوما.

٣٨ - ومع انسحاب حركة ٢٣ مارس من غوما (انظر الفقرات من ١٠ إلى ١٢ أعلاه)، شاركت البعثة في مجموعة متنوعة من الأنشطة، بدءاً بالمساعدة على عودة الإدارة المدنية الكونغولية إلى غوما، إلى كفالة حماية المدنيين المعرضين للتهديد المباشر من حركة ٢٣ مارس، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ودعم نشر وحدات الشرطة الكونغولية وكتيبة المغاوير رقم ٤١ التابعة للقوات المسلحة الكونغولية إلى غوما. وحافظت البعثة أيضاً على الأمن التام في مطار غوما في انتظار إمكانية تنفيذ الترتيبات الأمنية فيه وفقاً للبيان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مما مكّن من الإسراع باستئناف الرحلات الجوية. وقامت البعثة كذلك بتأمين منشآت حيوية أخرى في غوما وما حولها وتوفير دوريات الحراسة للقوافل الإنسانية.

٣٩ - وفي كيفو الجنوبية، عززت البعثة قوام قواتها في بوكافو وما حولها للحيلولة دون المزيد من تقدم حركة ٢٣ مارس نحو الجنوب، ولا سيما حول مطار كافومو، الذي أعيد فيه نشر الطائرات العمودية الهجومية التابعة للبعثة. ونسقت البعثة الخطط الدفاعية مع القوات المسلحة الكونغولية، وقدمت المشورة والتدريب إلى وحدات القوات المسلحة الكونغولية المنتشرة في المواقع الدفاعية المتخذة لاحقاً في كل من كيفو الشمالية والجنوبية، وذلك من أجل المساعدة على تحسين قدرتها على الحفاظ على المواقع والتصدي لأي محاولات أخرى تقوم بها حركة ٢٣ مارس لتنفيذ عمليات هجومية جديدة وتهديد المراكز السكانية والمدنيين.

٤٠ - واستمرت العمليات في أماكن أخرى من البلد لدعم القوات المسلحة الكونغولية. ففي المقاطعة الشرقية، أطلقت في كانون الأول/ديسمبر عملية "الطمأنينة" التي استهدفت جيش الرب للمقاومة، في حين تواصلت العمليات في مقاطعة إيتوري دعماً للقوات المسلحة الكونغولية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وعلاوة على ذلك، قامت البعثة بتنفيذ سلسلة من برامج إعادة التدريب وإعادة التجهيز السريعة الأثر بهدف تعزيز القدرات التنفيذية للقوات المسلحة الكونغولية. غير أن الحكومة لم تلتزم من البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم لعمليات القوات المسلحة الكونغولية ضد جماعات الماي - ماي في كاتانغا الوسطى.

٤١ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، قدمت ناقلة أفراد مصفحة موجودة في قاعدة العمليات المتنقلة في ممباسا دعمها للقوات المسلحة الكونغولية بنيران المدافع الرشاشة الثقيلة، وشاركت في صد عدة مئات من مقاتلي سبما التابعين لجماعات الماي - ماي، الذين دخلوا بلدة ممباسا في اليوم السابق وتسببوا في انسحاب القوات المسلحة الكونغولية منها مؤقتاً. ووجدت طائرة عمودية تابعة للبعثة من بونيا مخزون القوات المسلحة الكونغولية من ذخيرة الأسلحة الصغيرة والقذائف، وقامت بإجلاء ١٤ من جنودها المصابين.

تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام

٤٢ - بدأت مكاتب الأمم المتحدة المشتركة في مقاطعات الكونغو السفلى وكاساي الغربية وكاساي الشرقية عمليات تخطيط مشترك مع سلطات المقاطعات. وستُمول هذه الخطط المشتركة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٣، عندما يستكمل فريق الأمم المتحدة القطري عملياته لتخطيط البرامج. ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير وصف لمزيد من التقدم الذي أحرزته هذه المكاتب المشتركة والجهود التي بذلتها لنقل بعض مهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

التقدم المحرز في تحقيق نهج منسق للأمم المتحدة وسد ثغرات حرجية في مجال بناء السلام

٤٣ - قام فريق التنسيق بين المانحين التابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بإنشاء لجنة تنفيذية. وستقوم هذه اللجنة، التي تتألف من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بتسهيل عمل الفريق وحواره الاستراتيجي مع الحكومة.

٤٤ - وقد ركزت الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة على وضع الصيغة النهائية لمصفوفة المشاشة وإعداد مجموعة من المؤشرات الوطنية لرصد التقدم المحرز في بناء السلام وبناء الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حقوق الإنسان

٤٥ - ظلت آثار الأنشطة العسكرية لحركة ٢٣ مارس في كيفو الشمالية في جوهر شواغل حقوق الإنسان. فخلال الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن عدد كبير من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات مقاتلي حركة ٢٣ مارس لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وتضمنت هذه الانتهاكات أعمال قتل وجرح وتشريد قسري ونهب واسع النطاق واغتصاب للمدنيين. بمن فيهم القصر. وارتكبت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أثناء انسحابها من مدينة غوما في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وواصلت الجماعات المسلحة الأخرى، مثل الماي - مائي رايا موتومبوكي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والماي - مائي سيمبا/لومومبا، والماي - مائي جيدون، استغلال الفراغ الأمني الذي خلفته وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المعاد انتشارها في المناطق المتضررة من تمرد حركة ٢٣ مارس. فشنت هجمات عنيفة في مناطق مختلفة وارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان للسكان المدنيين.

٤٦ - وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها البعثة في التحقق من عدد كبير من الادعاءات - فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى القيود الأمنية والشواغل بشأن حماية الشهود/الضحايا - فقد تمكنت من تأكيد أن حركة ٢٣ مارس مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في عدة مناطق من إقليم روتشورو وغوما وساكي والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك قتل وجرح المدنيين، وارتكاب عمليات اختطاف واغتصاب وتنفيذ أعمال نهب واسعة النطاق. وقامت البعثة، تمشيا مع مهمة الحماية المكلفة بها، بتقديم أشكال مختلفة من المساعدة إلى عدة فئات من المدنيين الأكثر تعرضا للخطر من تهديدات حركة ٢٣ مارس. وفي كيفو الشمالية والجنوبية، تلقى ما لا يقل عن ١٩ من المدافعين عن حقوق الإنسان وثلاثة صحفيين تهديدات مباشرة من عناصر حركة ٢٣ مارس أغلبها لحديثهم علنا ضد الجماعة ومقاومة التجنيد أو عدم الانصياع للأوامر.

٤٧ - ويمثل هروب جميع المحتجزين في سجن غوما في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر وقيام ٣٠٠ محتجز في ١٣ كانون الثاني/يناير بكسر أبواب سجن بوتيمبو والهروب منه، وكذلك قيام مقاتلين من حركة ٢٣ مارس في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر بنهب وتدمير الملفات

القضائية في محكمة كيفو الشمالية العسكرية في غوما انتكاسة كبيرة في مكافحة الإفلات من العقاب وتهديدا لأمن المدنيين.

٤٨ - ونتيجة لعدة جلسات استماع عقدتها المحاكم المتنقلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بدعم من البعثة، أدانت محكمة الحامية العسكرية بإيتوري ثلاثة أشخاص يدعى أنهم من مقاتلي جماعة الماي - ماي سيمبا وأصدرت أحكاما بحبسهم لمدة تتراوح من ٢٠ سنة إلى مدى الحياة للمشاركة في حركة تمرد واحتجاز أسلحة للحرب بصورة غير قانونية و/أو ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تشمل الاغتصاب والنهب والقتل. ولا تزال البعثة تدعو إلى اعتقال ومحاكمة زعيم المجموعة، النقيب مورغان، الذي لا يزال طليقا. وقد سُجِّل تقدم بطيء فيما يتعلق بالمحاكمة في قضية اغتيال الناشط الكونغولي المدافع عن حقوق الإنسان فلوريير شيبيا والاختفاء القسري لسائقه فيدل بازانا. ولم يُلق حتى الآن القبض على الأشخاص الذين يدعى أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والذين يتألفون أساسا من عناصر من قوات الدفاع والأمن، بمن فيهم عناصر من الحرس الجمهوري.

٤٩ - وفي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية على التوالي مشروع القانون الأساسي لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

العنف الجنسي

٥٠ - استمر العنف الجنسي بشكل مبعثا للقلق البالغ. فعلى الصعيد الوطني، سجلت البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر حالات للعنف الجنسي تعرض له ما لا يقل عن ٣٣٣ امرأة، من بينهن ٧٠ فتاة، يدعى أن مرتكبيه هم الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطني. ففي مقاطعة أوريونتال، أفادت التقارير أن ما لا يقل عن ٦٦ امرأة، من بينهن أربع قاصرات، تعرضن في تشرين الثاني/نوفمبر للاغتصاب من قبل مقاتلين من جماعة الماي - ماي سيمبا/لوموبا في إقليم مباسا. وتشير التقارير إلى أن الضحايا استُهدفن خلال هجمات شُنت على قرى لتعاونها المتصور مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال تنفيذها عمليات ضد جماعة الماي - ماي سيمبا بهدف طرد المتمردين من منطقة التعدين الواقعة في جنوب مباسا. وقد يكون عدد الحالات أعلى بكثير. ولا تزال التحقيقات في هذه الانتهاكات جارية.

٥١ - وكانت القوات المسلحة مسؤولة أيضا عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ففي كيفو الجنوبية، أفادت التقارير أن ما لا يقل عن ١٢٦ امرأة، من بينهن ٢٤ فتاة، تعرضن للعنف الجنسي، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، من قبل جنود القوات

المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مينوفا والقرى المحيطة بها، في إقليم كاليهي. وقد اعتقل ما مجموعه ١١ عنصراً من عناصر القوات المسلحة، وهم في انتظار المحاكمة.

٥٢ - وفيما يتعلق بالمساعدة المتعددة القطاعات المقدمة للناجيات من ضحايا العنف الجنسي، تشير البيانات التي سجلتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى أنه قد قدمت مساعدة طبية ونفسية واجتماعية لـ ١٩٣ ٢ ضحية، بمن فيهم ٧٧٠ طفلاً.

الأطفال والتزاع المسلح

٥٣ - وثق عدد مروع من التقارير انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، بما في ذلك القتل والتشويه، وتجنييد الأطفال، والعنف الجنسي، واحتلال المدارس. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وثقت البعثة مصرع وإصابة ٤١ طفلاً كنتيجة مباشرة للصراعات العنيفة. ويشمل هذا العدد أربعة أطفال لقوا مصرعهم، و ٣٧ طفلاً آخر أصيبوا بجروح. وقد قتل معظم الضحايا أو جرحوا برصاص طائش أو بشظايا لقذائف فجرت خلال مصادمات مسلحة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في غوما والمناطق المحيطة بها.

٥٤ - وارتفعت أيضاً نسبة تجنييد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة بدرجة هائلة. ووثقت حالات بشأن ٢١٠ طفلاً، بما في ذلك ١٨٧ صبياً و ٢٣ فتاة جندوا أو فصلوا أو هربوا من الجماعات المسلحة. ومما يبعث على القلق بوجه خاص وجود تقارير جارية عن تجنييد حركة ٢٣ مارس للأطفال في كل من الأراضي الرواندية والكونغولية. فقد أجرت البعثة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مقابلات مع ما مجموعه ٢١ صبياً، من بينهم ٧ مواطنين روانديين مرتبطون بحركة ٢٣ مارس في كيفو الشمالية، ليصبح بذلك مجموع الأطفال المرتبطين بحركة ٢٣ مارس الذي وثقته البعثة ٦٦ طفلاً. وقد بينت شهاداتهم بالتفصيل وجود عمليات واسعة النطاق وجارية ومنظمة لتجنيد القصر في الأراضي الكونغولية والرواندية، إلى جانب حدوث انتهاكات أخرى مثل قتل وتشويه الأطفال ضمن صفوف حركة ٢٣ مارس. وقد أطلق سراح ١١ طفلاً اعتقلتهم قوات الأمن الكونغولية على أساس ادعاءات بارتباطهم بحركة ٢٣ مارس، وذلك من خلال أعمال الدعوة التي قامت بها البعثة بعد تعرضهم للاحتجاز لمدة تراوحت بين شهرين وستة أشهر. ولا تزال البعثة تشعر بالقلق إزاء طول أمد فترات احتجاز الأطفال والتقارير التي تفيد بإساءة معاملتهم أثناء الاحتجاز. وإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة في مدينة غوما بتوفير الحماية لمراكز العبور التي

تستضيف أطفالاً كانت لهم ارتباطات سابقة بالجماعات المسلحة، وذلك بتسيير دوريات يومية.

٥٥ - كذلك، قامت القوات المسلحة الكونغولية باحتلال وإتلاف ما لا يقل عن ٤٢ مدرسة ابتدائية وثانوية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأسفرت أنشطة الدعوة التي قامت بها البعثة إلى جانب هيكل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن انسحاب جميع القوات من المؤسسات التعليمية. إلا أنه لا تزال هناك ست مدارس محتلة وتستخدم كمستودعات أسلحة في هاتين المقاطعتين.

٥٦ - وتحسن التعاون مع قوات الأمن الوطني منذ بدء سريان خطة العمل لوقف تجنيد واستخدام الأطفال من قبل قوات الأمن الوطني. ويجري حالياً وضع خريطة طريق لتنفيذ خطة العمل المذكورة. وأسفرت الجهود المبذولة لمنع الأطفال من الانضمام إلى القوات المسلحة خلال حملة التجنيد التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن الفحص المشترك لـ ٣ ٧٨٤ مرشحا وفصل ٢٤٠ طفلاً.

الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

٥٧ - علّقت علقت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر خلال اجتماع للشركاء مراكز تجارة المعادن التي أنشأتها الحكومة لكفالة إمكانية اقتفاء أثر المعادن نتيجة لوجود عائقين رئيسيين. العائق الأول هو انعدام الأمن وبالدرجة الأولى في مواقع التعدين في مختلف أنحاء مركزي نجينجيلا وإيتيبورو في إقليم واليكالي بسبب التهديدات التي يشكلها وجود جماعة الماي - ماي رايا موتومبوكي وغيرها من الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضدها. أما الثاني فمنشؤه التنافس بين أصحاب الصكوك التعدينية وعمال المناجم الحرفيين الذي يؤثر على فتح مركزي روبايا، في كيفو الشمالية، وموغوغو في كيفو الجنوبية. ويعمل آلاف من عمال المناجم الحرفيين في أنشطة التعدين غير القانونية، مع عدم إنشاء مناطق رسمية حتى الآن للاستغلال الحرفي في تلك المناطق. وقد حاولت البعثة ووزارة المناجم دون جدوى التوسط بين أصحاب صكوك الملكية وعمال المناجم الحرفيين من أجل التوصل إلى اتفاقات خاصة تهدف إلى الاعتراف بحقوق عمال المناجم الحرفيين في استغلال وتجهيز إنتاجهم من خلال المراكز التجارية. ووافقت جميع الأطراف على أنه تترتب على تشغيل عمال المناجم الحرفيين في الامتيازات التعدينية آثار قانونية واجتماعية واقتصادية يتعين معالجتها خلال التنقيح الحالي لمدونة التعدين من أجل إيجاد حلول على الأمد الطويل.

٥٨ - وبالتزامن مع ذلك، واصلت البعثة دعم عملية وسم المعادن، والتثبت من مواقع التعدين في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحديد ما إذا كانت المناجم تخضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة لسيطرة الجماعات المسلحة وما إذا كانت معايير حقوق الإنسان الأساسية تحترم. وعلى الرغم من جهود البعثة، لا يزال هناك تأخير في إنشاء فريقين مشتركين لرصد الاتجار غير المشروع بالمعادن منذ عام ٢٠٠٩ بسبب نقص الموارد والقدرات لدى اللجنة الوطنية لمكافحة الغش في المنتجات التعدينية. وبالتوازي مع ذلك، بدأت البعثة، بدعم من المانحين، مشروعاً لتدريب وحدات "شرطة المناجم" التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٥٩ - فرضت الأنشطة العسكرية التي تقوم بها حركة ٢٣ مارس قيوداً شديدة على مشاركة العناصر المسلحة الأجنبية والكونغولية في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد توطين ٢٧٩ مقاتلاً أجنبياً ومُعاليهم، بمن فيهم سبعة أطفال كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة و ١٧٦ معالاً. وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أعيد توطين ٨٠ مقاتلاً، واثنتين من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة و ١٥٩ معالاً.

٦٠ - ويمكن أن يعزى الانخفاض الكبير في نسبة مشاركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج إلى تعليق معظم العمليات المشتركة التي تستهدف الجماعة المسلحة وانسداد عدد كبير من المحاور المؤدية إلى مخيمات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج نتيجة لأنشطة حركة ٢٣ مارس. ويقدر العدد الكلي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بما يتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ عنصر. وإذا جرى الحفاظ على النسبة السنوية لإعادة توطين ٩٠٠ مقاتل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ١ ٢٠٠ معال، فإن العناصر المتعنتة، البالغ عددها ٢٠٠ عنصر، والتي لا يرجح أن تقبل إعادة التوطين أو أي حل متصل به ستكون معزولة بدرجة كبيرة وسيخفض تهديدها. أما إذا واصلت الجماعة أنشطة التجنيد فمن شأن ذلك أن يبدل المكاسب التي تحققت من خلال نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج.

٦١ - وقد كان التقدم المحرز في مجال نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لجيش الرب للمقاومة والقوى الديمقراطية المتحالفة محدوداً. ويقدر

القوام الحالي لقوات جيش الرب للمقاومة والقوى الديمقراطية المتحالفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بـ ٢٠٠ و ٨٠٠ عنصر على التوالي. ولا تزال هناك تحديات في مجال توعية هاتين الجماعتين بضرورة تسريح مقاتليهما، تعزى جزئياً إلى عدم وجود مبادرات تتسم بالكفاءة لإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة. وفي الوقت نفسه، تقوم عمليات الأمم المتحدة للسلام في المنطقة المتضررة من جيش الرب للمقاومة حالياً بوضع إجراءات تشغيل موحدة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج لمقاتلي جيش الرب للمقاومة على النحو المتوخى في الاستراتيجية الإقليمية الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله أنشطة جيش الرب للمقاومة والأثر الناجم عنها (انظر S/2012/481).

٦٢ - وثمة مزيج متزايد من العناصر الكونغولية والأجنبية في كل من الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية. ولا يزال استمرار عمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة الأجنبية، بما في ذلك في بلدانها الأصلية، أحد التحديات. وبوجه عام، حتى يتسنى الحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، ينبغي تكميل الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بمبادرات أخرى لتحقيق الاستقرار.

إجراءات مكافحة الألغام

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالأمم المتحدة بإزالة ٦٤٩ ١٣ من الذخائر غير المنفجرة أو المتروكة، و ٢٧٤ ٩٨ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة في مقاطعات كيفو الشمالية، والمقاطعة الشرقية، وكاتانغا، وكاساي الشرقية، وكاساي الغربية، وكينشاسا، والكونغو السفلى، والمقاطعة الاستوائية. ويسرت عمليات الدائرة عمل البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في أعقاب أزمة حركة ٢٣ مارس، وذلك بإزالة ٧٦٥ ٣ من الذخائر غير المنفجرة وتدمير ٦٧١ ٥٨ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة الإضافية في غوما وما حولها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٥٨٨ ٢٥ شخصا، معظمهم من المشردين داخلياً والعائدين، التوعية بمخاطر الألغام.

إصلاح قطاع الأمن

٦٤ - تواصلت المناقشات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن إصلاح قطاع الأمن بوجه عام وإصلاح القوات المسلحة بوجه خاص، وبما يتماشى مع المرفق الثاني

لتقريري السابق بشأن إصلاح قطاع الأمن، مع التركيز بصفة خاصة على تعزيز قدرات القوات المسلحة على القيام على نحو فعال بحماية المدنيين.

٦٥ - وساعدت البعثة على إنشاء خلية للتخطيط في مقر القوات المسلحة الكونغولية، ستقوم بتنسيق تدريب كتيبة للقوات المسلحة بشأن المسائل المتعلقة بالقيادة والتحكم.

الشرطة

٦٦ - في أعقاب احتلال حركة ٢٣ مارس لغوما وساكي وانسحابها منهما لاحقاً، تركزت أنشطة شرطة الأمم المتحدة على تلبية الاحتياجات الفورية للشرطة الوطنية الكونغولية للحفاظ على القانون والنظام. وواجه إعادة نشر الشرطة في غوما تحديات لوجستية جسيمة بسبب تعرض مرافقها لعمليات نهب حركة ٢٣ مارس. وعززت شرطة الأمم المتحدة انتشارها مؤقتاً في غوما لزيادة الدعم المقدم إلى الشرطة من خلال الآليات المشاركة في الموقع، ولإجراء دوريات مشتركة ليل نهار مع الشرطة في المدينة وفي مخيمات المشردين داخلياً.

٦٧ - وفي سياق التحضير للجلسة العامة الثامنة للجنة التوجيهية لإصلاح الشرطة، ساهمت شرطة الأمم المتحدة في إعداد عدد من المراسيم المتعلقة بتنفيذ القانون الأساسي للشرطة، وتنظيم وتشغيل الشرطة الوطنية الكونغولية، وإنشاء مكتب المشورة القانونية وتنظيمه وتشغيله. وجرى تغيير خطة عمل إصلاح الشرطة السابقة ومدتها ثلاث سنوات إلى خطة عمل مدتها خمس سنوات مدرجة في الميزانية تركز على محاور رئيسية خمسة هي: الأجهزة التنفيذية؛ وإصلاح الخدمات التنفيذية؛ والتدريب؛ وإصلاح خدمات الدعم؛ والمساءلة. ووقع وزير الداخلية على مرسوم بشأن إنشاء خلية للدعم التقني وتنظيمها وتشغيلها تُعنى بتنفيذ إصلاح الشرطة تحت إشراف المفوضية العامة للشرطة الوطنية الكونغولية.

٦٨ - ونظمت شرطة الأمم المتحدة دورتين تدريبيتين أساسيتين مدتهما ستة أشهر في المقاطعة الشرقية ومقاطعة الكونغو السفلى لما مجموعه ٩٩٨ ضابطاً، من بينهم ٤٢ امرأة، وثلاث دورات تدريبية مدتها ستة أشهر في الخفارة المجتمعية في مقاطعة الكونغو السفلى وكاساي الغربية وجنوب كيفو لما مجموعه ٨٥٥ ضابطاً، من بينهم ٨٢ امرأة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت شرطة الأمم المتحدة دورة تدريبية من ثماني حصص في علم الحاسوب لفائدة ٢٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية في كينشاسا.

المؤسسات القضائية والإصلاحات

٦٩ - في تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة، بالتنسيق الوثيق مع السلطات القضائية العسكرية والمدنية، بإجلاء ٤٠ من موظفي القضاء العسكري والمدني من غوما، كانت تهددهم حركة ٢٣ مارس بعمليات انتقامية بسبب التحقيقات الجارية في الجرائم الخطيرة التي اقترفها البعض من قادة حركة ٢٣ مارس. وجعلت الأزمة غوما تتخبط في فراغ كبير في مستوى سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية.

٧٠ - وتم إحراز بعض التقدم في قيام القضاء العسكري الكونغولي بمقاضاة الجرائم الخطيرة بمساعدة من الخلايا المعنية بدعم عمليات المقاضاة. ونتيجة لذلك، جرى تمديد مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بشأن طرائق تقديم المساعدة لهذه الخلايا التي انتهت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لفترة سنة أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت الخلايا ثلاثة طلبات إضافية لما مجموعه ٢٨ طلباً رسمياً، من سلطات القضاء العسكري من أجل تقديم الدعم في عمليات المقاضاة والتحقيق في الجرائم الخطيرة، بما فيها جرائم الحرب. وساعدت الخلايا أيضاً على عقد سبع جلسات للمحاكم المتنقلة أصدر خلالها ٣٠ من الأحكام التي تشمل ١٣ حكماً متصلاً بجرائم العنف الجنسي.

٧١ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة السلطات الكونغولية في مجال إصلاح قطاع القضاء. وقدمت البعثة الدعم لوزارة العدل وحقوق الإنسان في العملية التي تقوم بها على الصعيد الوطني لفحص سجلات جميع الموظفين غير القضاة العاملين في سلك القضاء. وتواصلت المشاورات بين وزارة العدل وحقوق الإنسان والبعثة والبرنامج الإنمائي من أجل وضع الصيغة النهائية لوثيقة برنامج العدالة المشترك المتعدد السنوات التابع للأمم المتحدة. وكان من المتوقع أن يبدأ البرنامج في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

٧٢ - وقامت البعثة أيضاً بدعم السلطات الكونغولية في وضع استراتيجية الصحة في السجون لإدماج الرعاية الصحية للمسجونين في النظام الصحي الوطني.

التطورات الانتخابية

٧٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى اعتماد البرلمان للقانون المتعلق باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، انتخابات حكام الأقاليم في ثلاث مقاطعات. ومع ذلك، لم يحرز إلا بعض التقدم المتواضع في تنفيذ المرحلة التالية من مراحل الدورة الانتخابية، بسبب تعليق الجمعية الوطنية للجدول الزمني للانتخابات والتأخير في اعتماد القانون الأساسي المنقح بشأن اللجنة.

٧٤ - وقُدمت في المقاطعة الشرقية ومقاطعة الكونغو السفلى طعون قانونية في نتائج انتخابات حكام الأقاليم التي خسر فيها مرشحو الأغلبية الرئاسية أمام المرشحين الآخرين. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدرت محكمة العدل العليا قرارها النهائي برفض الاستئناف. وأجريت انتخابات حاكم الإقليم في كاساي الغربية، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أكدت محكمة كانانغا الاستئنافية في كاساي الغربية نتائج الانتخابات، مما أدى إلى رفع أربعة التماسات إلى محكمة العدل العليا ضد القرار. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، وقّع الرئيس كاييلا على ثلاثة أوامر تعيين لحكام ونواب حكام المقاطعة الشرقية ومقاطعة الكونغو السفلى ومقاطعة كاساي الغربية.

٧٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت محكمة العدل العليا الطعون المقدمة ضد سبعة نواب منتخبين في ماسيسي (شمال كيفو)، مما مهد الطريق لتصديق الجمعية الوطنية على عضويتهم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وباستثناء مقعد بيفالي الذي تطلب إجراء انتخابات فرعية لم يُحدد بعد موعد إجرائها، تعدّ الجمعية الوطنية الآن ٤٩٩ نائباً عضويته شرعية من أصل ٥٠٠ مقعد. غير أن نتائج ماسيسي لا تزال حساسة من الناحية السياسية على خلفية اتمام المؤتمر الوطني بممارسة تأثير مفرط.

٧٦ - وبسبب استمرار عدم اليقين فيما يتعلق بالجدول الزمني لإجراء الانتخابات، قررت الجهات المانحة المتعددة الأطراف والبرنامج الإنمائي، بالتشاور مع البعثة، تخفيض القوام في مشروع دعم الدورة الانتخابية التابع للبرنامج الإنمائي مما مجموعه ٤٣ موظفاً إلى الحد الأدنى أي ٥ موظفين حتى آذار/مارس ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة تقديم المساعدة، بما في ذلك استعراض القائمة الانتخابية، ودعم عملية إصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وإدخال تحسينات على أمن الوثائق الانتخابية، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والمرأة في العملية الانتخابية.

عملية التقييم المشتركة

٧٧ - في تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت البعثة وممثلو الحكومة تقييمات مشتركة. وجرى تقييم الحالة الأمنية والإنسانية والتقدم المحرز في بسط سلطة الدولة في ٢٧ إقليماً في جميع أنحاء المقاطعات الشرقية وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا. وفيما يتعلق بكيفو الشمالية، وبالنظر إلى التدهور المفاجئ للظروف في الميدان إثر احتلال حركة ٢٣ مارس لغوما، أجري استعراض مكتبي عوضاً عن الزيارات الميدانية. ولاحظت أفرقة التقييم المشتركة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في جميع أنحاء المقاطعات التي جرى تقييمها، بما في ذلك استئناف الجماعات المسلحة لأنشطتها، وتجدد العنف بين الجماعات العرقية في

جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وتوطيد إدارة تابعة لحركة ٢٣ مارس في أجزاء كبيرة من مقاطعة كيفو الشمالية، واستمرار أنشطة عناصر الماي - ماي في مقاطعة كاتانغا. وعموماً، استجاب انتشار بعثة الأمم المتحدة، بصيغته المعدلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، للاحتياجات المتعلقة بتنفيذ الولاية الشاملة للبعثة.

رابعاً - ملاحظات

٧٨ - منذ تقريره السابق (S/2012/838) المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كُرس قدر كبير من الجهد لوضع حد للتراع في كيفو الشمالية. وعلى النحو الموثق في هذا التقرير، ترتبت على أنشطة حركة ٢٣ مارس آثار بعيدة المدى وسلبية جداً على الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، مما أثر سلباً في مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء. وفي الوقت نفسه، توقف التقدم المحرز في مجموعة من المجالات بل وعكس اتجاهه في بعض المواضع. وحصلت كذلك زيادة تبعث على القلق في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في المناطق المتضررة من التعرّض، بما في ذلك التشرد القسري والعنف الجنسي، وشملت في كثير من الأحيان الأطفال. وفي هذا السياق، ساعد تيسير حكومة أوغندا للحوار بين ممثلي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس في كمبالا منذ ٩ كانون الأول/ديسمبر في ردع ارتكاب القوات المسلحة الكونغولية وحركة ٢٣ مارس للمزيد من العمليات الهجومية. ومع ذلك، فإن إمكانية استئناف الأعمال العدائية لا يزال يشكل تهديداً خطيراً.

٧٩ - وتستدعي دوامة العنف الأخيرة هذه التي شهدتها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية اتباع نهج جديد وشامل ينصب الاهتمام فيه على معالجة أسباب الأزمات المتكررة ويكفل التماس عملية سياسية قوية. وبالاستناد إلى الالتزامات الحالية ومبادرات قادة المنطقة ومنظمتها، فإنني أواصل إجراء مناقشات بشأن إعداد خطة مبتكرة لإطار متسق ومتعدد المسارات على الصعيد الإقليمي. وأواصل عقد مشاورات مع قادة المنطقة من أجل التوصل إلى اتفاق على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويمكن دعم تنفيذ هذا الإطار بتعيين مبعوث خاص، يكون بوسعه أن يواكب السير مع بلدان المنطقة ويساعدها على رصد ما يُحرز من تقدم مقارنة بالنقاط المرجعية المتفق عليها. وسيتوقف أيضاً نجاح نهج من هذا القبيل على الدعم الذي سيقدمه المجتمع الدولي من أجل تنفيذه. وسيقتضي ذلك النهج مشاركة مستمرة من جهات فاعلة عديدة، لكنني مقتنع بأنه يمكن أن يأتي بالتغيرات التي طالما ظلت بعيدة عن متناول هذه المنطقة لمدة طويلة للغاية.

٨٠ - وفي حين أن البعثة لا يمكن أن تشكل بديلا عن الإرادة السياسية لقادة المنطقة لمعالجة الأسباب الجذرية لدوامات العنف المتكررة، فإنه سيكون لها دور هام تؤديه دعما لهذا النهج. ذلك أنه بتوافر القدرات الملائمة، بما فيها تلك المذكورة في رسالتي المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى مجلس الأمن، وبإضافة آلية تنفيذ مقترنة بصلاحيات وقدرات مناسبة، يمكن أن تضطلع البعثة بدور رئيسي في التصدي للتهديدات المباشرة للسلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكنها أيضا أن تدعم بفعالية بعض الإصلاحات الأساسية التي وافق الرئيس كاييلا على إجرائها.

٨١ - ومع التحديات التي تطرحها حركة ٢٣ مارس وجماعات مسلحة أخرى بالنسبة لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة، يمكن تسجيل إحراز بعض التقدم في مناطق أخرى. ففي ذلك الصدد، ومثلما تؤكد المعلومات الواردة في مرفقي هذا التقرير، يجري اتخاذ خطوات هامة ومتواصلة لنقل المسؤولية عن مهام البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري في المناطق غير المتضررة من النزاع المسلح، مما يؤكد النية على سحب البعثة في نهاية المطاف من تلك المناطق واستخدام الموارد على النحو الأمثل. ويجري كذلك تنفيذ استراتيجية جديدة لتحقيق الاستقرار؛ ولا يزال اهتمام المانحين ومشاركتهم المستمرة يشكل أمرا حاسم الأهمية لنجاحها، بما في ذلك تحديد الموارد اللازمة.

٨٢ - ولا بد من إيلاء اهتمام متجدد لاحتمالات ووسائل إتمام الدورة الانتخابية الراهنة بإجراء انتخابات في المقاطعات وعلى الصعيد المحلي ذات مصداقية وشفافة وديمقراطية. ففي الأشهر المقبلة، وربما يُنفذ إصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة المتوقع، سيجري تقييم شامل لتوقيت هذه الانتخابات وظروفها ومتطلباتها، بتشاور وثيق مع الشركاء الدوليين الرئيسيين، وذلك لتحديد التوصيات المتعلقة بالدعم الممكن أن تقدمه البعثة. وستُعقد مشاورات مع مجلس الأمن، أثناء إعداد التوصيات، وسأوفي المجلس بموجب كامل لحالة العملية الانتخابية في تقرير العادي المقبل الذي سأقدمه إليه.

٨٣ - وأود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، روجر ميس، وجميع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لتفانيهم في المشاركة وبذلهم جهودا دؤوبة، رغم النكسات التي حدثت في الأشهر الأخيرة. فقد كان أفراد البعثة العسكريون بوجه خاص في طليعة ما كان أحيانا قتالا لا بيئة لحفظ السلام. وما تحلوا به من بسالة وبأس وصمود، شأنهم في ذلك شأن زملائنا المدنيين في الميدان، أمرٌ جدير بالإعجاب والثناء. بل إنهم يواصلون العمل من أجل تحسين الأحوال المعيشية للشعب الكونغولي، وذلك هدفنا النهائي.

المرفق الأول

استعراض حالة تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٢٠٥٣ (٢٠١٢)، طلب مجلس الأمن إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ظل التأكيد على أن تحديات جسيمة لا تزال ماثلة أمام السلام والاستقرار في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تجري استعراضا استراتيجيا لحالة تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار. وطلب المجلس إليها أن تحدد في ذلك الاستعراض الاستراتيجي بوضوح ماهية الاستقرار المراد تحقيقه في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تقدم استراتيجية منقحة وإطاراً زمنياً لتحقيق الاستقرار، بهدف تعزيز ما تبذله البعثة من جهود وإقامة علاقات تعاون بينها وبين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو يضمن الاتساق الكبير للنهج والأنشطة الداخلة في نطاق الاستراتيجية مع خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، ويكفل دعم تلك الجهود لهذه الخطة دعماً فعالاً. ويُقدّم هذا المرفق عملاً بالفقرتين ٧ و ٢٨ من القرار. وتشكل برامج وأنشطة تحقيق الاستقرار جزءاً من النهج الشامل عموماً الذي أعتزم عرضه على المجلس في تقريره الخاص القادم عن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - يقوم مفهوم تحقيق الاستقرار على الرأي القائل بأن تكرار دوائر العنف ينبع من تفاعل معقد بين تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية. ويتطلب التصدي لتلك التحديات المتعددة الأبعاد والمقاطع توحيد الجهود والأهداف على المستوى المحلي ومستوى المقاطعات والمستويين الوطني والإقليمي.

٣ - وبالجمع بين نهجَي البدء من الأعلى إلى الأسفل والانطلاق من القاعدة، تسعى الأنشطة المتعلقة بتحقيق الاستقرار إلى الإسهام في إدخال تغييرات على العلاقات بين المواطنين وموظفي الدولة. ويعني ذلك ضمناً إجراء حوار مستمر بين السكان والدولة من أجل بناء الثقة والائتمان المتبادلين ولتتخذ أساساً لتحديد المسؤوليات والمساءلة وتنمية القدرات المؤسسية على إدارة دوافع نشوب النزاعات، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة شرعية الدولة وفعاليتها.

٤ - وفي سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن تعريف تحقيق الاستقرار بأنه عملية متكاملة وشاملة للجميع لكنها محددة الأهداف ترمي إلى تمكين السكان والحكومة من إقامة المساءلة المتبادلة والقدرة على التصدي لدوافع نشوب النزاع العنيف سواء القائمة أو الناشئة، والتخفيف من حدتها، مما يفضي إلى تهيئة الظروف الكفيلة بتحسين أساليب الحكم وإيجاد حلول دائمة لعودة الفئات المتضررة من النزاع وإعادة إدماجها وتحقيق تنمية أطول أجلا.

٥ - وتمثل الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار أداة المجتمع الدولي الرئيسية لتقديم الدعم لخطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، التي أُعلن عن انطلاقها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بأمر رئاسي، ومُددت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لفترة تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٦ - والأنشطة ذات الأولوية التي تستهدفها الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار تُحددها آليات تنسيق خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، التي تشترك الحكومة والبعثة في رئاستها على صعيد المقاطعات والصعيد الوطني. وقد التزم المانحون بتقديم مبلغ ٣٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة دعماً للاستراتيجية، وهو ما أسهم في مد طرق جديدة بمسافة ٦٥٠ كيلومتراً وتوفير هياكل أساسية جديدة كبيرة للشرطة والجيش ونظامي العدالة والإصلاحات وإدارة الشؤون المدنية.

ثالثاً - رؤية جديدة للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار

٧ - تعبّر الرؤية الجديدة للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، التي تقوم أركانها على أساس الفهم بأن تحقيق الاستقرار هو أولاً وقبل كل شيء عملية سياسية، عن نهج يحدد ثلاثة مستويات من الأنشطة هي: المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي. فعلى المستوى الوطني، ترمي الاستراتيجية إلى إبلاغ المانحين بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالإصلاحات الوطنية وتأثير هذه الإصلاحات على السكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع. وتسعى أيضاً إلى تعزيز الحوار بين السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات لزيادة التفاهم وتعزيز المساءلة المتبادلة. وعلى مستوى المقاطعات، ترمي الاستراتيجية إلى زيادة دعم الحكومة لمبادرات تحقيق الاستقرار وتوفير أسباب المعيشة، بما فيها تلك الناشئة على صعيد المجتمع المحلي، وتوضيح المسؤولية عن تنفيذ عمليات الإصلاح الوطني. وأما على الصعيد المحلي، فإن الاستراتيجية تشجع المجتمعات المحلية على المشاركة بنشاط في إيجاد الحلول للنزاعات الدائرة في أوساطها وبين مجتمع محلي وآخر. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى تعزيز الحوار وبناء الثقة بين المجتمعات المحلية والشرطة والجيش.

الأهداف

- ٨ - يتمثل الهدف من الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تمكين الحكومة من إدارة دوافع نشوب النزاع العنيف الرئيسية والتخفيف من حدتها وتدعيم شرعية العقد الاجتماعي ومصادقته وتعزيز التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل. وتتطلب رؤية تحقيق الاستقرار هذه تصميم أنشطة الاستراتيجية على نحو يتوافق مع الصبغة المحلية للنزاعات، وهو ما قد يتأثر بتطورات وجهات فاعلة وطنية وإقليمية، ويعني ضمنا استمرار التفاوض بين السكان والحكومة باعتبار ذلك أساسا لإرساء المسؤوليات والمساءلة.
- ٩ - كما تراعي الاستراتيجية الدولية الجديدة لدعم الأمن والاستقرار، المتسقة مع مبادئ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، الالتزامات التي تعهدت بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار مبادرات السلام الإقليمية ذات الصلة بالموضوع أو كجزء من عملية تشاور وطنية يمكن أن تشمل الإصلاحات المؤسسية وتوسيع نطاق سلطة الدولة.
- ١٠ - وترد أدناه الركائز الخمس المنقحة للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار وما يقابلها من أهداف استراتيجية.

الهدف ١: الحوار الديمقراطي

- ١١ - يتمثل الهدف الأول في كفالة مشاركة سكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والحكومة في عملية حوار شامل من أجل معالجة أسباب النزاع بين المجتمعات المحلية وتوطيد فوائد السلام وإنشاء مؤسسات أكثر استقرارا. وسيجري تعديل هذه الركيزة، التي كان يُشار إليها في الاستراتيجية الدولية لدعم الاستقرار والأمن في صيغتها الأولى، بعبارة "العمليات السياسية"، للمرحلة الثانية بهدف توسيع أو إنشاء آليات للحوار الدائم فيما بين المجتمعات المحلية، وبين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات.

الهدف ٢: الأمن والعدالة

- ١٢ - ويتمثل الهدف الثاني في ترسيخ أمن الناس وتعزيزه ومعالجة المظالم وزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة. ويتمثل أيضا في كفالة أن تعمل الحكومة على تنمية الحد الأدنى من القدرة اللازمة لتمكينها من حماية المدنيين والحدود، ولتصبح شريكا يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وترمي مشاريع الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار إلى زيادة قدرة المؤسسات الحكومية والمساعدة في كفالة استحداث حوافز فعالة

لتغيير السياسات المؤسسية أو سلوك الأفراد. وستكون المشاريع موجهة للجيش والشرطة والقضاء ونظام السجون، بهدف مساعدة هذه المؤسسات على توفير الحماية الكافية للسكان وصون سيادة القانون. ولتحقيق ذلك، سيتعين تعزيز القدرات العسكرية الكونغولية على توفير الأمن للمواطنين، وسيلزم وضع تدابير لتحسين التعايش بين الأفراد العسكريين ومعاليمهم والسكان المدنيين. وسيُوفّر أيضا الدعم لتنسيق عملية تسليم مهام الأمن من الجيش إلى الشرطة، حيثما أمكن. وستزوّد مؤسسات العدالة، بما فيها الشرطة والقضاء والسجون، بدعم حاسم لبناء قدراتها.

الهدف ٣: إعادة سلطة الدولة

١٣ - يتمثل الهدف الثالث في كفالة أن يعتبر السكان في مناطق تحقيق الاستقرار وجود الدولة وجوداً تمكينياً. وستظل إعادة إنشاء وظائف الدولة في المناطق التي كانت سابقاً تحت سيطرة الجماعات المسلحة أولوية من خلال نشر الموظفين الحكوميين وتقديم دعم محدود لضمان عملهم على نحو فعال. وسيولى مزيد من الاهتمام للتدابير الرامية إلى تحسين قدرة ونزاهة الشرطة والهيئة القضائية ونظام السجون. وستجري مواءمة مشاريع الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار مع الإصلاحات الطويلة الأجل في مجال الحوكمة، التي سيتم تشجيعها ودعمها عن طريق العمل مع الحكومة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات.

الهدف ٤: العودة وإعادة الإدماج والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي

١٤ - يتمثل الهدف الرابع في كفالة إسهام التحسينات الاقتصادية والاجتماعية في مناطق العودة وإعادة الإدماج في الحد من مخاطر تجدد النزاع وتحويل النزاع وضمان التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية. وستعطي الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار الأولوية للبرمجة التي تستهدف الفئات والمجتمعات المحلية المعرضة للخطر. وستمثل الأنشطة الرئيسية في الوساطة في النزاعات المتعلقة بالأراضي، وتقديم الدعم للانتعاش الزراعي وإيجاد فرص العمل للشباب والمجتمعات المحلية المدمرة. وسيكون من الأولويات أيضاً دعم الحلول الدائمة للاجئين والمشردين داخليا. وسيتمنى تيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا بتحسين الظروف المحلية نتيجة لتحسين الأمن والتنفيذ الناجح لبرامج الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز بوجه خاص على أسباب المعيشة.

الهدف ٥: العنف الجنسي

١٥ - يتمثل الهدف الخامس في كفالة مضي الحكومة قدما في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي، ليس لكفالة المساعدة الطبية والقضائية للضحايا الناجين فحسب بل لكفالة الوقاية والحماية وإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الإفلات من العقاب تصديا للعنف الجنسي في حالات النزاع. وتواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية التي تتمحور حول خمسة مجالات ذات أولوية تدعمها الجهات المعنية في الأمم المتحدة، وهي البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وستشهد المرحلة الجديدة من تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار وضع أنشطة معينة تهدف إلى دعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي. فعلى سبيل المثال، ستستخدم مبادرة الحوار الديمقراطي بالتحديد تدابير معينة لدعم إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع. وستتناول الركيزة الأمنية مسألة العنف الجنسي عن طريق أنشطة تهدف إلى التشجيع على تغيير السلوك في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيستخدم الدعم المقدم إلى الشرطة والهيئة القضائية ونظام الإصلاحات أيضا لوضع عناصر برنامجية محددة تركز على العنف الجنسي في حالات النزاع. وسيولى اهتمام لكفالة تناول مسألة الأطفال ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع في برامج الاستراتيجية.

الإطار الزمني

١٦ - الإطار الزمني المقترح لتنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار في صيغتها المنقحة هو خمس سنوات، من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧. ومن المسلم به أن عمليات الإصلاح، التي ستصحبها الاستراتيجية تمتد على مدة أطول بكثير من هذا الإطار الزمني. وتعتبر الاستراتيجية إطارا للتخطيط سيسمح للمجتمع الدولي بمواءمة المساعدة التي يقدمها للحكومة مع الهدف المشترك المتمثل في تحقيق تقدم كبير في المجالات الرئيسية بحيث يسهم كل ذلك في زيادة الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيسمح وضع أداة يعول عليها للرصد والتقييم في الربع الأول من عام ٢٠١٣ بقياس التقدم المحرز في ضوء الأهداف المعلنة لكي يتسنى إدخال تعديلات عند الضرورة. وستكون نتائج استعراض من المقرر إجراؤه في نهاية عام ٢٠١٤ بمثابة نقطة حاسمة للتفكير، يسترشد بها في مناقشة بين الحكومة والمجتمع الدولي بشأن ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات أخرى.

خامسا - آفاق المستقبل

١٧ - ليست استراتيجية الاستقرار حلا طويل الأجل لمعالجة جميع القضايا الأساسية للتراجع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا بد أن تظل الاستراتيجية مرنة من أجل انتهاز الفرص والتكيف مع التحديات. ولا يمكن تنفيذ الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار بفعالية في ظل غياب سلطة الدولة أو في المناطق التي تخضع لسيطرة الجماعات المسلحة. وسترکز على عدد محدود من المناطق التي يمكن أن تحدث فيها تغييرا وتبرهن على نطاق أوسع، من خلال هذه النجاحات، على قيمة هذا النهج. وسيفضي ذلك إلى وضع تبدو فيه برامج الاستقرار في إيتوري مثلا، مختلفة تماما عن البرامج الموجودة في مقاطعة كيفو الجنوبية. ورهنا بالموارد المتاحة، تستهدف الاستراتيجية إلى استكشاف الإمكانيات المتاحة في مقاطعات مثل كاتانغا ومانيما وأورينتال التي لم تكن حتى الآن موضع تركيز رئيسي للجهود.

١٨ - وإذا أُريد نجاح الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، فلا بد من توافر عدد من العناصر. أولا، ينبغي الحفاظ على تركيز تنفيذ الاستراتيجية ليس من حيث اختيار المناطق الجغرافية فحسب بل أيضا فيما يتعلق بالآثار المطلوب. ومن ثم، يتطلب ذلك تحليلا دقيقا للسياق المعين في مناطق الهدف المختارة. ويجب أيضا أن يجري التخطيط على مراحل لكي يتسنى، مع تحسن الظروف، اتخاذ تدابير أخرى بطريقة منسقة لترسيخ الإنجازات والإعداد لتحقيق مزيد من المكاسب. ثانيا، يجب تعزيز دعم الحكومة لعملية الاستقرار بسبل منها تخصيص موارد بشرية ومالية إضافية لخططها الخاصة بإعادة الاستقرار والإعمار. ورغم أن استثمارات رؤوس الأموال قد تكون ذات قيمة في هذا الصدد، فسيكون الأهم هو تقديم الدعم المطلوب من موارد الميزانية العادية لدفع المرتبات وتغطية التكاليف التشغيلية المتكررة للجيش والشرطة والقضاة وموظفي الخدمة المدنية. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تتحدث الأمم المتحدة والشركاء الدوليون مع الحكومة بصوت واحد وتوائم دعمها مع الاستراتيجية بطريقة تكفل الاعتراف بقدرات المؤسسات الحكومية على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات والقيود المالية التي تعاني منها والاستجابة لها.

المرفق الثاني

الاستراتيجية المحددة والجهود المبذولة لنقل المسؤولية عن بعض مهام البعثة بالفعل إلى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري

أولا - مقدمة

١ - أكد مجلس الأمن من جديد في قراره ٢٠٥٣ (٢٠١٢) على أن حماية المدنيين يجب أن تظل الأولوية العامة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب إلى البعثة أن تواصل العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الكونغولية بهدف اعتماد وتنفيذ برنامج توطيد السلام الذي يشمل المقاطعات غير المتأثرة بالتزاع وطلب إلى البعثة أيضا أن تواصل، عند الاقتضاء، نقل المهام إلى الفريق القطري في تلك المناطق. وطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول شباط/فبراير ٢٠١٣ تقريراً عن الاستراتيجية والجهود المبذولة لنقل المسؤولية عن بعض مهام البعثة فعلاً إلى أعضاء الفريق القطري. ويقدم هذا المرفق بمقتضى الفقرة ٢٨ من القرار. وسيقترح على المجلس زيادة تحديد أولويات مهام البعثة ومسؤولياتها في ضوء النهج الشامل إزاء الحالة في البلد والمنطقة الذي سيرض في التقرير الخاص القادم الذي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس.

ثانياً - السياق الراهن

٢ - مع التركيز في تخصيص الموارد على حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحرز فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة تقدماً كبيراً نحو تحديد مجالات لتحقيق نتائج استراتيجية وأولويات برنامجية مشتركة لدعم توطيد السلام في المناطق غير المتأثرة بالتزاع المسلح. وتلبية لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٨ من قراره ٢٠٥٣ (٢٠١٢)، لا تزال الجهود تُبذل لنقل المسؤولية عن بعض مهام البعثة إلى أعضاء من الفريق القطري. ففي مقاطعات الكونغو السفلى وكاساي الغربية وكاساي الشرقية، نقلت قيادة وجود منظومة الأمم المتحدة من البعثة إلى الفريق القطري بتعيين منسقين للمناطق. وإضافة إلى ذلك قامت البعثة بتصميم مفهوم مكتب نموذجي لإرشاد عملية تخفيض وجودها في الجزء الغربي من البلد، مع الاحتفاظ بقدرة كافية لدعم تنفيذ برنامج توطيد السلام في المناطق غير المتأثرة بالتزاع المسلح.

٣ - وبالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تواصل البعثة اتخاذ تدابير لنقل بعض المهام فعلاً إلى الفريق القطري، مع تقييم المجالات التي يجب أن تحتفظ فيها بالمسؤولية

عن المهام الموكلة إليها مثل تقديم الدعم في تنظيم وإجراء الانتخابات على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي، عن طريق تقديم الدعم التقني واللوجستي.

٤ - ولا تزال المناطق الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لم تتأثر بالتزاع، تواجه عددا من عوامل الضعف الهامة، بما فيها ضعف الحكم وارتفاع معدلات الفقر والبطالة للغاية. ولا يزال الفساد وضعف التنظيم الإداري يقيدان قوة الدولة على بسط حكمها، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية وتحصيل الضرائب وتعزيز سيادة القانون وإدارة النزاعات المنخفضة الحدة على صعيد المجتمع المحلي. أما على نطاق الوطن، فقد أدى التأخر في عملية إحلال اللامركزية إلى تعطيل إنشاء المقاطعات الـ ٢٦ انطلاقا من المقاطعات الـ ١١ الموجودة، كما ينص عليه دستور عام ٢٠٠٦. وأرجئت الانتخابات التي كان من المقرر في البداية إجراؤها في عام ٢٠١٢ حتى تنتهي إعادة تنظيم لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة.

٥ - ولا تزال جيوب من عدم الاستقرار المحلي، وقودها المسائل المتعلقة بإدارة الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية، لم تحسم بعد، واستمرار التوترات القبلية، التي أدت في بعض الحالات إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، تشكل دوافع رئيسية إلى نشوب نزاعات محلية والتشريد في المقاطعات الغربية. وبصفة عامة، ساهمت نتائج الانتخابات التي أجريت عام ٢٠١١ في تهيئة جو من انعدام الثقة وقدر من الاستقطاب السياسي، وهي حالة أثرت في المقاطعات الغربية حيث توجد قواعد سياسية محلية كبيرة لبعض أحزاب المعارضة. وتواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مصاحبة الحكومة وتقديم الدعم لها فيما تبذله من جهود لمواجهة هذه التحديات.

ثالثا - التقدم المحرز في الآونة الأخيرة

٦ - في تقريره السابق (S/2012/838)، أبلغت مجلس الأمن بأن برنامج توطيد السلام عرض رسميا على الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وفي إطار دعم أولويات الحكومة، يهدف البرنامج إلى معالجة عوامل الهشاشة في المناطق غير المتضررة من النزاع المسلح والمناطق التي لا تشملها خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء. ويتواصل إحراز تقدم في وضع الأطر الاستراتيجية لتنفيذ برنامج توطيد السلام، الذي يشمل أربعة أهداف ذات أولوية تتوافق مع الخطط الوطنية، بشأن منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار، وإيجاد فرص العمل وعماله الشباب، واستعادة سلطة الدولة، وتطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٧ - وتواصل البعثة عملها مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الكونغولية من أجل تحسين واعتماد برنامج توطيد السلام الذي تنسجم أهدافه مع أهداف عملية الخطة الجديدة

للالنخراط في مساعدة الدول الهشة. وفي أعقاب المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي عقد في بوسان، جمهورية كوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أطلقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية الخطة الجديدة، التي تقترح شروطا جديدة لشراكة وطنية دولية من أجل تعزيز سلطة الدولة وتوطيد السلام. وعلى أساس أهداف بناء السلام وبناء الدولة في إطار عملية الخطة الجديدة، تجري الحكومة حاليا تحليلا يهدف إلى معرفة العوامل التي تسهم في الهشاشة وتحديد الأولويات على الصعيد القطري الذي سيؤدي إلى وضع رؤية وطنية وخطة وميثاق على الصعيد القطري.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة مصفوفة هشاشة بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الإنمائيين وممثلي المجتمع المدني الذين قدموا الدعم في إطار عملية الخطة الجديدة. وتعتبر المصفوفة نقطة مرجعية هامة يسترشد بها في تحديد الأولويات الوطنية وإكمال الاستراتيجيات الحالية فيما يتعلق بتوطيد السلام.

٩ - وأقرت الحكومة في عام ٢٠١١ الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر للفترة حتى عام ٢٠١٥ وحددت النتائج المتوقعة على صعيد المقاطعات، وخصصت لكل مقاطعة خطة إنمائية خمسية تمهد للدعوة على مستوى المقاطعات من أجل تحقيق النتائج الإنمائية. ويشكل أيضا إطار النتائج للورقة الاستراتيجية الأساس لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، الذي تحدد فيه مجالات النتائج الاستراتيجية لعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة. وصادقت الحكومة على إطار العمل ومن المتوقع إطلاقه رسميا في شباط/فبراير ٢٠١٣. ويجري وضع وثائق البرامج القطرية وخطة عمل في سياق تنفيذ إطار العمل.

رابعا - تمثيل الأمم المتحدة ومكاتب الأمم المتحدة المشتركة

١٠ - بدأ العمل بآلية الأمم المتحدة لمنسقي المناطق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وشهد التدشين الرسمي لثلاثة مكاتب مشتركة للأمم المتحدة تحت سلطة منسقي المناطق التابعين للأمم المتحدة في ماتادي (الكونغو السفلى) ومبوجي - مايي (كاساي أورينتال)، وكانانغا (كاساي أوكسيدنتال) المرحلة الأولى من الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وإيجاد الحلول الدائمة للتشريد وعمليات العودة، وتشجيع التنمية والإنعاش الاقتصادي في المقاطعات التي يلحظ فيها سلام نسبي. وبإلغاء مهام رؤساء المكاتب التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يكون منسقو المناطق أكبر مسؤولي الأمم المتحدة في تلك الأقاليم. ويتلقى منسقو المناطق التمويل من أعضاء الفريق القطري،

ويساهمون في زيادة إدماج مبادرات توطيد السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية، والتنسيق في الوقت ذاته مع الحكومة وغيرها من الشركاء المنفذين.

١١ - ويهدف إنشاء ثلاثة مكاتب مشتركة للأمم المتحدة إلى تحقيق قدر أكبر من وحدة الغرض والاتساق والكفاءة دعماً لأولويات الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكس مبادرة القيادة هذه التزام أسرة الأمم المتحدة بـ "توحيد الأداء"، وهي نتيجة للمفاوضات التي أجريت على المستويات الاستراتيجية والبرنامجي والتنفيذي بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة في سياق بعثة متكاملة تنشئ الآليات المتعلقة بعمليات التحليل والبرمجة والتعاون المشتركة بين الفريق القطري والبعثة. ويعد أيضاً إنشاء المكاتب المشتركة للأمم المتحدة جزءاً لا يتجزأ من العملية الرامية إلى تقليص وجود البعثة، مع الاحتفاظ بقدرة كافية في المناطق غير المتضررة من النزاع المسلح. ومنذ نشر منسقي المناطق التابعين للأمم المتحدة، يساهم ارتفاع مستويات التنسيق على مستوى المقاطعات، والتخطيط المشترك مع أعضاء الفريق القطري وكذلك عمليات المسح الجارية، بالفعل في المناقشات دعماً لنقل تدريجي للمهام إلى الفريق القطري. وستمثل الأولوية في الأشهر القادمة في مواءمة الخطط الوطنية وخطط المقاطعات مع خطط العمل السنوية وأطر النتائج التي وضعها الفريق القطري على مستوى المقاطعات.

١٢ - ووفقاً للأولويات المقررة والحالة على الأرض، تواصل البعثة تنفيذ مفهوم المكتب النموذجي وإعادة توزيع الموارد من المناطق غير المتضررة من النزاع المسلح إلى المناطق ذات الأولوية في المقاطعات الشرقية، وتبقي في الوقت ذاته على وجود بالحد الأدنى لأداء المهام الرئيسية المقررة دعماً لتوطيد السلام. ويشمل هذا التوطيد تحليل السياق، والتمثيل والرصد والإبلاغ في جميع البعثات؛ ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛ ودعم بسلطة الدولة وتوطيد المؤسسات الديمقراطية؛ وحل النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية؛ والتوعية وبناء الثقة والاتصالات؛ واللوجستيات والدعم الإداري.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تراعي عمليات توطيد السلام وتعديل وجود البعثة في المناطق غير المتضررة من النزاع المرحلة المقبلة من العملية الانتخابية، التي تتمثل في إجراء انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية بحيث تنسم بالمصداقية والشفافية. ولا يزال تقديم الدعم إلى هذه المرحلة من العملية الانتخابية إحدى المهام المقررة للبعثة وفقاً للفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ٢٠٥٣ (٢٠١٢) ويتوقف نطاق هذا الدعم على النتائج التي تتوصل إليها بعثة للأمم المتحدة تكلف بتقييم الاحتياجات الانتخابية.

١٤ - وسيواصل فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة دعم تعزيز القدرات الوطنية للحكومة والمجتمع المدني من أجل تهيئة بيئة ملائمة للحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأنشئت حتى الآن ١٤ لجنة تقنية على مستوى المقاطعات، بما في ذلك في المقاطعات الغربية، وهي تضم ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والفريق القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية، أعطت الأولوية بالفعل لـ ١٣٩ منطقة لتوجيه الدعم لبرامج تحقيق الاستقرار وبناء السلام فيها. وتحدد أيضا اللجان التقنية على مستوى المقاطعات الاحتياجات المتعلقة بمعالجة الأسباب الجذرية للتراعات.

خامسا - آفاق المستقبل

١٥ - ستواصل البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعم الجهود الرامية إلى تحسين وتنفيذ برنامج توطيد السلام. وسيواصل أيضا بذل الجهود الرامية إلى تحسين الاستراتيجية من أجل مواصلة تقليص منطقة تغطية البعثة في المناطق غير المتضررة من النزاع المسلح من خلال نقل القيادة من رؤساء المكاتب التابعين للبعثة إلى منسقي المناطق وتحديد الوظائف الأساسية لتنفيذ المهام المقررة للبعثة. وستواصل البعثة أيضا التأكد من إمكانية نقل المسؤوليات المقررة المتعلقة بالمساعدة التقنية الانتخابية المقدمة إلى الفريق القطري. وعلاوة على ذلك، ستثبت البعثة من جدوى القيام ببعض المهام المقررة من مقررها فيما يتعلق بتغطية المناطق غير المتضررة من النزاع.

١٦ - وستواصل البعثة دعم عملية توسيع نطاق آلية منسقي المناطق من خلال نقل تمثيل الأمم المتحدة إلى فريق الأمم المتحدة القطري وإنشاء مكاتب مشتركة في المناطق غير المتضررة من النزاع المسلح. وستراعي هذه الاستراتيجية أيضا احتياجات الدعم والخبرات أو الأصول التي يلزم أن تصبح جزءا لا يتجزأ من جهود التخطيط والتنسيق هذه التي ترمي إلى تحقيق هذه النتائج المشتركة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى اتساع جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى العدد الموجود من المكاتب الميدانية التابعة لوكالات الأمم المتحدة، هناك فرصة لتحقيق الكفاءة التشغيلية إذا أمكن تجميع موارد الأمن والنقل واللوجستيات وتقاسمها في أماكن عمل مشتركة. وفي حين أن هذا الأمر يقتضي استعداد وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للانتقال في النهاية إلى أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة، يتوقع أن تتحقق وفورات الحجم مع مرور الزمن.

سادسا - خاتمة

١٧ - ستمر الخطوات المتواصلة الرامية إلى النقل الفعال لبعض مسؤوليات البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري من خلال ثلاث آليات لتحديد الأولويات، وهي تحسين واعتماد برنامج توطيد السلام ونقل القيادة إلى الفريق القطري؛ وتجميع الموارد من خلال إنشاء مكاتب نموذجية للمقاطعات غير المتضررة من النزاع المسلح بهدف تقليص وجود البعثة إلى أدنى حد مع ضمان القدرات الكافية في تلك المناطق. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة دراسة إمكانية تحويل المسؤوليات المقررة المتعلقة بالمساعدة التقنية الانتخابية إلى الفريق القطري، وكذلك إمكانات تجميع الموارد اللازمة لأداء المهام المقررة. ويجري حاليا استكشاف فرصة توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل المقاطعات الغربية مع الفريق القطري. وتهدف الاستراتيجية إلى تمكين التنفيذ الحالي والتنمية في المستقبل مع مراعاة التحديات الانتخابية المقبلة في المقاطعات الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

